

مفكرة

لراسمي السياسات الصحية الوطنية

إن ضمان مأمونية وتوافر الدم ومنتجات الدم ومسؤولية أساسية في مجال الصحة العمومية. وللتدابير الرامية إلى ضمان مأمونية الدم دور كبير في الوقاية من سريان فيروس العوز المناعي البشري وفيروسات التهاب الكبد وغير ذلك من العوامل الممرضة التي يمكن أن ينقلها الدم في مرافق الرعاية الصحية.

ولا تزال مأمونية وتوافر الدم ومنتجات الدم من الشواغل الرئيسية، وخصوصاً في العالم النامي حيث يسهم كل من نقص إمدادات الدم وعدم مأمونية عملية نقل الدم إسهاماً كبيراً في عبء المرض العالمي، ولاسيما بين النساء والأطفال، وهما الفئتان الأسرع تأثراً في هذا الصدد بين السكان. ومن خلال القرارات المتتالية التي صدرت عن جمعية الصحة العالمية أعربت السلطات الصحية الوطنية عن التزامها بضمان المساواة في إتاحة عمليات نقل الدم للمرضى الذين يعتمدون عليها للبقاء على قيد الحياة ولحفظ عافيتهم. والمسائل الخاصة بمأمونية الدم، بما لها من أهمية في مجال الصحة العمومية، تقتضي أن يقوم كل بلد بإنشاء برنامج وطني مستدام للدم مع وضع سياسة وخطة على الصعيد الوطني بشأن الدم وإنشاء مرفق وطني لنقل الدم وآليات تشريعية وتنظيمية وإجراءات مرتبة لرسم السياسات.

وينبغي أن تتناول السياسات الوطنية الخاصة بالدم جميع المسائل التي يمكن أن تؤثر في نوعية الدم ومنتجات الدم ومأمونيتها وتوافرها وإتاحتها، كما ينبغي استعراضها بانتظام، وخصوصاً عند ظهور مسائل جديدة لها تأثيرات بالنسبة إلى برامج الدم الوطنية. ومن شأن اعتماد مجموعة مبادئ تحدد الإجراءات الجيدة في مجال السياسات كما تحدد أسلوباً مرتباً إزاء صوغ السياسات أن يحسن الفعالية في عملية اتخاذ القرار على الصعيد الوطني من قبل راسمي السياسات الصحية. ونظراً لأن المسائل التي تمس مأمونية الدم وتوافره، وكذلك القرارات التي تتخذ على صعيد السياسات لمعالجة هذه المسائل، تترتب عليها نتائج عبر الحدود الوطنية فإنه ينبغي التصدي لها من خلال إطار دولي لعملية اتخاذ القرار، مع وضع الاعتبارات التالية في الحسبان:

- تعزيز الالتزام والدعم من قبل راسمي السياسات الوطنية فيما يتعلق بالمبادئ الخاصة بإجراءات السياسات الجيدة من أجل مأمونية الدم وتوافره
- الإجراءات المرتبة لعملية اتخاذ القرار وفقاً للسياسات الوطنية، ومستوى تطور برامج الدم الوطنية، والموارد المتاحة
- تحسين جودة التواصل والتشاور على الصعيد الدولي بشأن رسم السياسات الخاصة بالدم باعتبار ذلك عملية مستمرة ودينامية وتفاعلية.

وعلى الرغم من أن الكثير من البلدان قد يقدم على اتخاذ قرارات متماثلة، وغالباً ما تكون معقدة، على صعيد السياسات فسيكون هناك تفاوت في خيارات السياسات المتاحة وأولويات التدخلات والمستوى الأمثل لتخصيص الموارد. وإجراءات السياسات الجيدة تساعد السلطات الصحية الوطنية على مواجهة الأخطار المعروفة والأخطار المستجدة التي تحدث بمأمونية الدم وتوافره، كما أنها تكفل في الوقت نفسه المرونة اللازمة للتصدي لهذه المسائل حسب السياقات والأولويات والموارد الوطنية المختلفة. وعلاوة على ذلك فإن وجود إطار مشترك للتواصل على أساس القرارات الخاصة بالسياسة الوطنية الخاصة بالدم يحسن جودة الحوار والتعاون الدوليين بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك. ومن الضروري لإجراءات السياسات الجيدة أن يتم دمج الاعتبارات العلمية والاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية في سياسات الصحة العمومية.

ومن الضروري اتباع إجراءات التردد وتطبيق نظم ضمان الحرص فيما يتعلق بمأمونية الدم من أجل رصد الأحداث الضارة والأخطار المعروفة التي تحدث بمأمونية الدم وتوافره، ومن أجل إتاحة اتخاذ قرارات مستنيرة على صعيد السياسات لمواجهة المشكلات والأخطار الجديدة واغتنام الفرص الجديدة. ويمكن أن تشمل هذه القرارات على صعيد السياسات ما يلي:

- إعادة هيكلة المرفق الوطني لنقل الدم
- إدخال أو تعديل المعايير الخاصة باختيار المتبرعين بالدم وإرجاء التبرع بالدم
- إدخال استراتيجية و/ أو تكنولوجيا جديدة لتعزيز مأمونية الدم ومنتجات الدم أو نوعيتها أو إمداداتها أو استعمالها.

قائمة تفقدية



الشروط الأساسية

- توافر الاعتماد والالتزام والدعم من قبل الحكومة
- وجود برنامج وطني للدم
- وجود لجنة/ سلطة وطنية معنية بالدم
- وجود سياسة وخطة وطنيتين بشأن الدم
- وجود أطر تشريعية وتنظيمية
- توافر التمويل الكافي
- وجود مرفق وطني لنقل الدم يتولى المسؤولية عن توفير الدم ومنتجات الدم والاتصال بمرافق الطب السريري

مبادئ إجراءات السياسات الجيدة

- استناد القرارات إلى البيّنات العلمية والطبية والوبائية
- مراعاة الأبعاد الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية
- توافر الكفاءة والمردودية
- الشراكة والمشاركة الفعالة من قِبَل أصحاب المصلحة المعنيين
- الشفافية
- فعالية التبليغ

الإجراءات المرتبة الخاصة برسم السياسات

- تحليل الوضع وتحديد المشكلة والمخاطر
- تحديد الخيارات على صعيد السياسات
- تقدير المخاطر وتحليلها
- تحديد الخيار المفضل على صعيد السياسات وصوغ السياسات
- تبليغ القرارات المتخذة على صعيد السياسات وتبليغ المخاطر
- تنفيذ السياسات
- الرصد والتقييم
- إدارة المخاطر

تقييم السياسات

- الأثر في الحصائل الصحية
- الإتاحة والنزاهة في السياسات
- التكلفة والقيمة في مقابل المال
- البيّنات العلمية التي تدعم السياسات
- القدرة التشغيلية للمؤسسات المعنية
- المسائل القانونية والاتفاقيات الدولية
- المخاطر والصحة العمومية والمأمونية

العناصر الرئيسية

مبادئ إجراءات السياسات الجيدة

- المشاركة والشراكة: إشراك أصحاب المصلحة المعنيين تحت مظلة اللجنة/ السلطة الوطنية المعنية بالدم لضمان شرعية وفعالية السياسات، ويشمل أصحاب المصلحة وزارة الصحة والمرفق الوطني لنقل الدم وخبراء نقل الدم والأخصائيين السريريين ومنظمات المتبرعين بالدم والمنظمات غير الحكومية ورابطات المرضى ووسائل الإعلام
- الشفافية: اتباع إجراءات سياسات واضحة وعلنية للمساعدة على ضمان شرعية وفعالية السياسات الخاصة بالدم
- التواصل الاستباقي: من أجل ضمان وعي الناس بالاحتياجات والمكاسب والمخاطر ذات الصلة بمسائل السياسات الخاصة بالدم.
- التهاب الكبد وسائر العوامل الممرضة المنقولة بالدم، والدور الشامل لعمليات نقل الدم في دعم البرامج ذات الأهمية الكبرى في مجال الصحة العمومية، بما في ذلك صحة الأم والطفل والإجراءات الطبية والجراحية، وكذلك في حالات الطوارئ والكوارث.
- ويستند وضع واعتماد الإجراءات الجيدة الخاصة برسم السياسات إلى المبادئ التالية:
- الاستناد إلى البيّنات: تعظيم الحصائل الصحية عند استناد القرارات إلى بيّنات قوية
- الكفاءة والمردودية: تحديد الأولويات في تخصيص الموارد في السياق العام للصحة العمومية واستخدام الموارد البشرية والتقنية والمالية بحكمة
- ينبغي أن تكون القرارات المتخذة على صعيد السياسات مستندة إلى أحدث البيّنات العلمية والطبية والوبائية، مع إيلاء الاهتمام الملائم إلى العوامل الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية. وينبغي أن تتخذ القرارات لمصلحة الصحة العمومية، وأن تعزز الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وينبغي أن يتم بوضوح تحديد النتائج والأهداف المرجوة. كما ينبغي أن يتم بوضوح تحديد السلطة والمسؤولية والمسائلة فيما يتعلق بتنفيذ القرارات المتخذة على صعيد السياسات، بما في ذلك العلاقات الهيكلية والوظيفية.
- وينبغي إعطاء أولوية عالية لضمان مأمونية عمليات نقل الدم وتوافرها وإتاحتها داخل نظام الرعاية الصحية نظراً لأهمية الوقاية من سريان فيروس العوز المناعي البشري وفيروسات

تنفيذ السياسات

ينبغي أن تُستخدم في تنفيذ السياسات آليات ملائمة لضمان أقصى قدر من الامتثال للسياسات. ويمكن للحكومات أن تختار التعاون مع الشركاء في المجتمع المدني والقطاع الخاص أو تكليفهم بتنفيذ السياسات بالكامل.

تقييم السياسات

يمكن تقييم السياسات تقيماً منهجياً بواسطة مجموعة من الأساليب لتحديد أثرها وقيمتها وجدواها. ويمكن استخدام النقاط الواردة أدناه في تقييم السياسات الخاصة بمأمونية الدم وتوافرها.

- الأثر في الحصائل الصحية والصحة العمومية: تقييم جوانب التحسن في نوعية الدم ومنتجات الدم ومأمونيتها وتوافرها
- الإتاحة والنزاهة: تقييم التأثيرات في إتاحة الدم المأمون ومنتجات الدم المأمونة وتقييم الأثر بالنسبة إلى الأفراد والمجموعات (المقسمة مثلاً حسب الدين ونوع الجنس والأصل العرقي والحالة الاجتماعية الاقتصادية)
- التكلفة والقيمة في مقابل المال: تقييم المردودية والتلازم مع الأثر الواقع
- البيّنات العلمية: تحديد ما إذا كانت هناك بيّنات علمية ذات مصداقية تدعم السياسات أم لا
- القدرة التشغيلية: تقييم القدرة التشغيلية للمؤسسات المعنية ومدى توافقها مع متطلبات السياسات الجديدة
- المسائل القانونية والاتفاقات الدولية: مثل المسائل المتعلقة بنقل الدم ومنتجات الدم عبر الحدود
- المخاطر والصحة العمومية والمأمونية: تقييم الأثر بالنسبة إلى الجمهور، بما في ذلك الفئات السريعة التأثر والبيئة، فيما يتعلق بتوفير واستخدام الدم ومنتجات الدم، ومكافحة العدوى في مرافق الرعاية الصحية، وإدارة النفايات السريرية البيولوجية الخطرة.

■ إتاحة المعلومات المناسبة من قبل أصحاب المصلحة المعنيين وكذلك مدخلاتهم في تحديد واستعراض البدائل على صعيد السياسات

■ إجراء تحليل رسمي لخيارات السياسات، بما في ذلك ما يلي:

- تقدير المخاطر وتحليلها وتقدير نسبة المخاطر إلى المكاسب
- تحليل المردودية وتحليل التكلفة مقابل المكاسب
- الجدوى: الجدوى التقنية والإدارية والسياسية
- متطلبات التعليم والتدريب
- الاستدامة
- ملائمة توقيت الخيارات

■ تقييم الاستراتيجيات لتجنب المخاطر أو الحد منها.

الخيار المفضل على صعيد السياسات وصوغ السياسات

ينبغي أن يستند تعيين الخيار المفضل على صعيد السياسات وصوغ السياسات إلى تحليل رسمي للتدخلات البديلة وكذلك للاعتبارات الخاصة بالعوامل الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك الأثر التي يحتمل أن تترتب بالنسبة إلى ثقة الجماهير.

التبليغ

يتطلب التبليغ الفعال للقرارات المتخذة اتباع استراتيجية منهجية تتخلل إجراءات السياسات بأسرها. وللحفاظ على ثقة الجماهير يلزم الإدلاء ببيانات واضحة بشأن الأسباب العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاتخاذ القرارات والمكاسب والمخاطر ذات الصلة بالسياسات.

وينبغي تسليط الضوء على الفرص السانحة وعلى الإجراءات التي يطلبها مختلف أصحاب المصلحة.

الأسئلة الرئيسية الموجهة إلى راسمي السياسات وأصحاب المصلحة

ينبغي أن تكون عملية رسم السياسات مرتبة وتدرجية ودورية. وينبغي أن يرد راسمو السياسات وأصحاب المصلحة على الأسئلة التالية:

- ما المشكلة التي يتعين حلها؟
- ما التدخل المقترح؟
- ما آثار التدخل الإيجابية والسلبية المعروفة والمحتملة؟
- هل تفوق الآثار الإيجابية الآثار السلبية؟
- ما تكلفة التدخل المقترح؟
- ما الذي يلزم عمله كي ينجح التدخل؟
- كيف يمكن ضمان الإنصاف والاستدامة؟
- ما الخيارات التي سيتم التخلي عنها في حالة اعتماد التدخل؟
- ما مدى تواتر استعراض التدخل وما المعايير التي سيجري على أساسها؟

تحليل الوضع وتحديد المشكلة

يلزم إجراء تحليل موضوعي للوضع على فترات منتظمة. وينبغي أن يشمل ذلك ما يلي:

- تحديد المشكلة وأسبابها
- استعراض السياسات القائمة لتحديد نواقصها
- تقييم مواطن القوة والضعف والفرص والأخطار
- استعراض البيانات العلمية والطبية والوبائية
- تحديد المخاطر الفعلية والمخاطر المحتملة.

تقييم التدخلات المحتملة

ينبغي أن يشمل تحديد وتقييم التدخلات المحتملة ما يلي: